تنافسية صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية في ظل اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي

دراسة تحليلية قياسية للفترة 2002-2022

The competitiveness of Algerian exports of industrial products under the Algeria-EU Association agreement
A case study: Analytical and econometric study during the period 2002-2022

ط د. بقاش وليد[1]/مخبر الشراكة والإستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، جامعةسطيف 1

(**الجزائر**)، begachewalid@gmail.com

تاريخ الاستلام: 30 / 04 / 2024 تاريخ القبول: 2024/06/07 تاريخ النشر: 2024/06/30

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة قياس تنافسية صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية في ظل اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي. ولتحقيق هدف الدراسة استخدمنا مؤشر بالاسا لقياس الميزة النسبية الظاهرة لمعرفة مدى تنافسية صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية نحو الأسواق الدولية عامة وخاصة نحو أسواق دول الإتحاد الأوروبي الشريكة. وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر لا تملك مزايا نسبية وتنافسية إلا في عدد محدود جدا من المنتجات الصناعية عكس الطرف الأوروبي وأن الإتفاق بوضعه الحالي لا يخدم المصالح الإقتصادية والتجارية للجزائر، وبالتالي وجب على الجزائر دعوة الإتحاد الأوروبي لمراجعة مضمون الإتفاق.

الكلمات المفتاحية: تنافسية الصادرات، مؤشر الميزة النسبية الظاهرة، اتفاق الشراكة.

تصنيف JEL: L53 ؛ L78 ؛ M00.

Abstract:

This study aims to measure the competitiveness of Algeria's exports of industrial products under the Association Agreement with the European Union. To achieve the objective of the study, we used the RCA Balasa's Index to measure and find out the competitiveness of Algeria's exports of industrial products destined to the international markets generally and especially towards the markets of the EU partner countries. The study concluded that Algeria has RCA only in a very limited number of industrial products, and the Agreement doesn't serve the economic and commercial interests of Algeria, and therefore Algeria should invite the EU partner to review the content of the Association Agreement.

Keywords: export competitiveness, Revealed Comparative Advantage RCA, Association Agreement.
Jel Classification Codes : *L53 ; L78 ; M00.*

[1] المؤلف المرسل: بقاش وليد، الإيميل: begachewalid@gmail.com

I -تمهيد :

بدأت الجزائر منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي فعليا في جملة من الإصلاحات ارتكزت أساسا على الانفتاح على العالم الخارجي، ولعل أبرز هذه الإصلاحات تلك التي تجلت في التحرير التدريجي المتصاعد والمستمر للتجارة الخارجية والسعي الحثيث لعقد اتفاقيات تجارية ثنائية ومتعددة الأطراف على غرار اتفاق التجارة الحرة مع الأردن، تفعيل وتسريع المفاوضات للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة (1987-2013)، توقيع وبدء تنفيذ اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي (2002-2005)،الانضمام لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (2009)، ومؤخرا الانضمام لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

وفي هذا الإطار، برز اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي وقعته الجزائر سنة 2002 ودخل حيز التنفيذ سنة 2005، كأهم تجسيد لسياسة الانفتاح والتحرير التجاري التي تبنتها الجزائر. ويعتبر الاتفاق أهم اتفاق تجارة حرة أبرمته الجزائر في تاريخها. وتبرز أهمية الاتفاق أيضا في حجم الشريك الأوروبي، الذي يعتبر أهم شريك تجاري للجزائر وأحد أكبر المصدرين عالميا للسلع والمنتجات خاصة الصناعية منها، وهو الشريك الذي يتميز بتنوع نسيج مؤسساته الإنتاجية والتصديرية الرائدة في مجالات عدة.

وبعيدا عن الأسباب والخلفيات السياسية أساسا التي سرعت إمضاء الجزائر لاتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في سبتمبر 2002، فإن الرهانات والتحديات الاقتصادية طغت على الاتفاق قبل، أثناء وبعد إمضائه،حيث كان الهدف الرئيسي للجزائر من خلال اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي هو الرغبة في تحقيق العديد من المزايا خاصة بالنسبة لمسألة التصدير ورفع حجم الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بدرجة أولى نحو أسواق دول الإتحاد الأوروبي الشريكة، وذلك عبر إتاحة فرص للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية لتصدير منتجاتها نحو أسواق دول الإتحاد الأوروبي والتنافس داخلها وزيادة حصتها فيها شيئا فشيئا.

وبعد مرور أكثر من 19 سنة من بدء تنفيذ اتفاق الشراكة، وفي ظل الظروف الاقتصادية الصعبة الراهنة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري، جراء التذبذب المستمر في أسعار المحروقات وكذا في حجم صادرات المحروقات من جهة، وضعف حصة الصادرات خارج المحروقات من جهة أخرى، وما يؤثر ذلك على ميزانية الدولة وكذا سياستها التنموية؛ وهي الظروف التي يؤكد أغلب الخبراء على أنها ستستمر على الأقل على المديين القصير والمتوسط، أضحت مسألة التصدير وتنمية الصادرات الجزائرية من المنتجات الصناعية خاصة وتحسين تنافسيتها محليا ودوليا مسألة في غاية الأهمية على كافة المستويات بالنسبة لدولة مثل الجزائر تعمل كل ما في وسعها لتكون اقتصادا ناشئا في غضون سنة 2030.

1.I- إشكالية البحث :

بالرغم من المزايا التفضيلية التي جاء بها اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي فيما يخص قابلية نفاذ المنتجات الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي منذ دخول الإتفاق حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005، إلا أن صادرات المنتجات الصناعية الجزائرية نحو أسواق دول الإتحاد الأوروبي الشريكة بقيت، إلى يومنا هذا، ضعيفة في القيمة والكمية وكذا من حيث التنوع في مقابل ارتفاع مستمر ودائم للواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية التي منشؤها دول الإتحاد الأوروبي الشريكة. وبالتالي تطرح هنا مسألة مدى امتلاك الجزائر لمزايا نسبية في السلع والمنتجات موضوع المزايا التفضيلية تسمح لها بالتنافس

والمواجهة داخليا وخارجيا مع منتجات دول الإتحاد الأوروبي الشريكة. وعلى ضوء كل ما سبق يتبلور لدينا فيما يلي التساؤل المراد معالجته في هذه الدراسة:

ما هو واقع وآفاق تنافسية صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية في ظل اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي؟

للإجابة على التساؤل الرئيسي يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما مفهوم التنافسية وتنافسية الصادرات وما هي أبرز مؤشرات قياسها؟
- ما مضمون اتفاق الشراكة وما هي المزايا التفضيلية التي جاء بها خصوصا تلك المتعلقة أساسا بنفاذ المنتجات الصناعية ذات المنشأ الجزائري نحو دول الإتحاد الأوروبي ؟
- هل تمتلك الجزائر مزايا نسبية ظاهرة وقدرة تنافسية في المنتجات الصناعية تمكنها من النفاذ إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي الشريكة؟ وهل لإتفاق الشراكة دور في تسهيل وتحسين النفاذ نحو أسواق دول الإتحاد الأوروبي؟

I.2 - فرضيات البحث :

للإجابة على التساؤلات السابقة أعلاه، ينطلق هذا البحث من فرضيتين أساسيتين:

- بالرغم من مزايا الاتفاق، بقيت صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية، خصوصا نحو دول الإتحاد الأوروبي، ضعيفة من حيث القيمة، ما يؤكد عدم امتلاكها لمزايا نسبية وقدرات تنافسية في عدد معتبر من المنتجات الصناعية التي شملها اتفاق الشراكة؛
- تضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي مزايا تفضيلية مهمة تسمح بنفاذ المنتجات الجزائرية نحو أسواق دول الإتحاد الأوروبي الشريكة.

I.3. - أهداف البحث :

يستهدف هذا البحث التعرف على:

- أهم المفاهيم الخاصة بالتنافسية، تنافسية الصادرات وكذا مؤشر الميزة النسبية الظاهرة؛
- المضمون التجاري لاتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي؛ وكذا أهم المزايا التفضيلية التي جاء بها الاتفاق في مجال نفاذ المنتجات الصناعية الجزائرية (ذات المنشأ الجزائري) نحو دول الإتحاد الأوروبي ؛
- الوضعية التنافسية لأهم صادرات المنتجات الصناعية الجزائرية وكذا لأهم صادرات المنتجات الصناعية دول الإتحاد الأوروبي من خلال قياس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لهذه المنتجات.

I.4. - أهمية البحث :

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي والذي يعتبر أهم اتفاق تجارة حرة وقعته الجزائر منذ استقلالها.والذي تهدف وتطمح الجزائر من خلاله إلى تحقيق العديد من المزايا خاصة بالنسبة لمسألة التصدير ورفع حجم الصادرات الجزائرية من المنتجات الصناعية وخاصة المنتجات خارج المحروقات نحو دول الإتحاد الأوروبي الشريكة بدرجة أولى.

I.5.الدراسات السابقة:

تم الإطلاع على العديد من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع دراستنا ونستعرض فيما يلي أهمها:

- **دراسة** (ميموني، 2021، الصفحات 371-400) **تحت عنوان : "تشخيص الموقف التنافسي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ظل تعدد عقبات ترقيتها: قراءة تحليلية للفترة : 1995-2019"**: حاول الباحث في هذه الدراسة الوقوف عند واقع الصادرات الجزائرية المنشأ خارج المحروقات وبيان خصائصها مع تقييم لموقفها التنافسي من خلال بعض مؤشرات قياسه، وكذا الكشف عن أهم العراقيل التي كانت السبب في ضآلة ومحدودية حصيلة التصدير خارج المحروقات. اتبع الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي واستعان ببعض الأدوات الإحصائية خلال النطاق الزمني الذي يغطي الفترة من 1995 إلى 2019. وخلص الباحث إلى نتائج عدة أهمها: بقاء الأداء التصديري للجزائر رهن حركات أسعار النفط مع تشوه حاد في التركيبة السلعية التصديرية وهيمنة المحروقات عليها، هشاشة الموقف التنافسي للصادرات خارج المحروقات أكده عدم تمتع أغلب المجموعات السلعية بأية ميزة تنافسية وعجز القاعدة الإنتاجية على التنافس والتكيف مع متطلبات الأسواق الخارجية. كما أكد الباحث أن ضآلة حصيلة التصدير ترجع إلى أربع عوائق وعقبات تتمثل في: العوائق المتعلقة بضعف القاعدة الإنتاجية الجزائرية، عوائق متصلة بتدني مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر، عوائق عدم فاعلية سياسات ترقية التصدير خارج المحروقات وعدم تجسيدها ميدانيا بالشكل المطلوب وكذا عوائق متعلقة بإفراط وجهات التصدير في اللجوء إلى تبني السياسات الحمائية المقنعة.
- **دراسة** (صالحي، 2021، الصفحات 183-200) **تحت عنوان: تحليل الأداء التنافسي للصادرات الجزائرية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للفترة من 2005 إلى 2019:** تناول الباحث في دراسته هذه مسألة قياس الأداء التنافسي للصادرات الجزائرية من خلال مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (RCA) خلال الفترة 2005-2019. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي والتحليلي الإحصائي لمعرفة نقاط القوة والضعف للصادرات الجزائرية نحو الأسواق العالمية وكذا التعرف على المنتجات التي تمتلك فيها الجزائر قدرة تنافسية من خلال قياس الأداء التنافسي للصادرات الجزائرية باستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة خلال الفترة من سنة 2005 إلى 2019. واعتمد الباحث كذلك تقسيم المنتجات حسب تقسيم صندوق النقد العربي. وخلص الباحث في دراسته هاته إلى عدة نتائج أهمها تكمن في أن قطاع المحروقات يبقى القطاع المهيمن الوحيد على الصادرات الجزائرية نحو الأسواق العالمية، وأن الجزائر لا تمتلك إلا عدد قليل من المنتجات المصدرة التي تستطيع المنافسة بها في الأسواق العالمية بما في ذلك المحروقات وهي لا تتعدى عدد 06 منتوجات على أقصى تقدير. وختم الباحث دراسته بالدعوة إلى تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للنهوض بتنافسية الاقتصاد الجزائري وكذا ضرورة العمل باستمرار على خلق مؤسسات إنتاجية تعمل على تنويع الاقتصاد الجزائري.

- **دراسة** (بوبقرة و بن يونس، 2021، الصفحات 312-334) **تحت عنوان : "التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية"؛ مقال منشور في مجلة دفاتر بوادكس:** استهدف الباحث من خلال دراسته هذه التعرف على واقع تحرير التجارة الخارجية للجزائر وكذا التعرف على واقع وحجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي وتحليل العلاقة التجارية والاقتصادية من خلال التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية بين الطرفين. واعتمد الباحث في دراسته على المنهج الاستنباطي المبني على الوصف والتحليل، وتمثلت أهم نتائج الدراسة في تأكيد الباحث على اقتصار تنفيذ بنود الاتفاق على الجوانب التجارية فقط وإهمال مجالات التعاون الأخرى وهو الأمر الذي أدى بالارتفاع الدائم والمستمر للواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي الشريكة.

حاولت هذه الدراسات التي عرضناها وكذا العديد من الدراسات الأخرى التي اطلعنا عليها،استعمال مؤشرات لقياس تنافسية الصادرات الجزائرية غير أنها لم تتطرق بالتفصيل للعلاقة بين صادرات المنتجات الصناعية الجزائرية ومدى وجود دور لاتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في تحسين حجم وقيمة هذه الصادرات.

I.6. –منهج وأدوات البحث (الدراسة) :

لقد تم الاعتماد، فيما يخص الجانب النظري من البحث، على المنهج الوصفي التحليلي للوقوف على بعض المفاهيم التي لها صلة بالموضوع على غرار التنافسية، التنافسية الدولية وتنافسية الصادرات وكذا وصف مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (المكشوفة) باعتباره أهم مؤشر من مؤشرات قياس تنافسية الصادرات. وكذلك لتبيان المضمون التجاري لاتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.أما فيما يخص الجانب التطبيقي للبحث فقد اعتمدنا على المنهج الإحصائي القياسي التحليلي لقياس وتحليل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (المكشوفة) ومعرفة مدى تنافسية صادرات المنتجات الصناعية الجزائرية في ظل سريان اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي. أما بالنسبة لاختيار فترة الدراسة (الفترة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2022)، فقد كان سببه أن سنة 2002 تمثل السنة التي وقعت فيها الجزائر على اتفاق الشراكة بعد مفاوضات طويلة (منذ سنة 1995)؛ ثلاثة سنوات قبل بدء سريان الاتفاق (2005)، فيما كان اختيار سنة 2022 بسبب توفر المعلومات الإحصائية، وكذلك الرغبة في معرفة واقع التبادل التجاري بين الطرفين الشريكين عموما وواقع الصادرات الجزائرية من المنتجات الصناعية خصوصا،بعد مرور 19 سنة منذ إمضاء الاتفاق بين الطرفين.

II –القدرة التنافسية، تنافسية الصادرات ومؤشرات القياس: الإطار المفاهيمي

II -1- مفهوم التنافسية / القدرة التنافسية:

إن أول ما يمكن استنتاجه من خلال بحثنا عن تعريف شامل وواضح لمفهوم التنافسية هو عدم وجود تعريف محدد وموحد للتنافسية. وهذا ما تتفق عليه العديد من الأدبيات الاقتصادية المهتمة بالمجال، ولاحظنا كذلك أن أغلب الأدبيات الاقتصادية التي اطلعنا عليها تذهب إلى اعتبار أن مصطلح التنافسية هو نفسه مصطلح القدرة التنافسية.ولعل الصعوبة في إيجاد تعريف محدد للتنافسية تكمن في التداخل والارتباط بمفاهيم أخرى على غرار النمو، التنمية الاقتصادية، التجارة الدولية وغيرها من المفاهيم الأخرى المرتبطة. وتتفق الأدبيات الاقتصادية كذلك أن مفهوم التنافسية تطور بالأساس من خلال السعي المستمر

للدول المتقدمة أساسا لتميز منتجاتها وقطاعاتها الاقتصادية والإنتاجية في مجملها عن منتجات نظرائها من الدول الأخرى، وبالتالي تعزيز قدرتها على المنافسة والحصول على حصص أكبر وأوسع في مختلف الأسواق العالمية.

وعموما تعرف التنافسية على أنها قدرة الشركات أو القطاعات الإنتاجية أو الدولة على تسويق منتجاتها وزيادة مبيعاتها، في ظل المنافسة مع السلع الأجنبية في الأسواق الداخلية والخارجية (اقتحام الأسواق الدولية). ويمكن أن ترجع هذه القدرة إلى الأسعار المنخفضة (التنافسية السعرية)، أو إلى عوامل أخرى خارجة عن السعر (الجودة، الابتكار، العلامة التجارية...إلخ) (الجزيرة، 2016).

ويختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان على مستوى المؤسسة، القطاع أو الدولة.

وفي هذا الإطار، ترتكز الدراسة الحالية على مفهوم التنافسية على المستوى الكلي أي على مستوى الدولة أو ما يسمى بالتنافسية الدولية. وبالتالي سنقتصر على عرض أهم مفاهيم وتعاريف التنافسية على مستوى الدولة (التنافسية الدولية)، تنافسية الصادرات ومؤشرات قياسها.

II -2- التنافسية الدولية:

لأهمية تحديد مفهوم مناسب وواضح للتنافسية، اهتم العديد من الاقتصاديين والباحثين والهيئات الدولية بتعريف وتحديد مفهوم التنافسية على مستوى الدولة أكثر من تعريفها على مستوى المؤسسة أو القطاع. وفي هذا الإطار، ووفقا لضرورة البحث والدراسة نورد فيما يلي أهم تعريفات التنافسية على مستوى الدولة (التنافسية الدولية):

جاء في التقرير الشامل للتنافسية لسنتي 2006-2007 في مقال كتبه الاقتصادي الأمريكي بورترPorterبمعية كاتبين آخرين أن التعريف الأكثر بديهية ووضوحا للقدرة التنافسية هو أنها حصة دولة ما من الأسواق العالمية لمنتجاتها (Schwab & Porter, 2006, p. 52).

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD التنافسية competitiveness على أنها مقياس لميزة بلد ما أو عيبه في بيع منتجاته في السوق الدولية (OECD, 2004, p. 112).

ويعرف المنتدى الاقتصادي العالمي The World Economic Forum والذي يصدر أحد أشهر مؤشرات التنافسية "مؤشر التنافسية العالمية" the Global Competitiveness Index (GCI) ؛ التنافسية على أنها مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية بلد ما. ويربط تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي للتنافسية على مستوى الشركات بالتنافسية على المستوى الكلي (Kozovska, Annoni, & Dijkstra, 2011, p. 3).

من جانب آخر، تبنى فريق مشروع التنافسية في المعهد العربي للتخطيط The Arab Planning Institute -API خلال عمله في إعداد تقرير عن تنافسية الإقتصاديات العربية، مفهوما واضحا للتنافسية يركز أساسا على الأسواق الخارجية والإستثمار الأجنبي المباشر كميادين مباشرة لتطوير التنافسية العربية، حيث اعتمد الفريق التعريف التالي: "تتعلق التنافسية الوطنية بالأداء الحالي والكامن للأنشطة الإقتصادية المرتبطة بالتنافس مع الدول الأخرى" ووضع لهذا التعريف مجالا يتناول الأنشطة التصديرية ومنافسة الواردات والإستثمار الأجنبي المباشر" (محمد عدنان، 2003، صفحة 7).

من خلال ما ورد من مفاهيم للتنافسية أعلاه، يمكننا القول أن أغلب تعاريف التنافسية عموما تشترك في أنها تعبر عن قدرة الدول على التصدير والنفاذ إلى الأسواق الخارجية من خلال القدرة على إنتاج سلع

وخدمات بمواصفات نوعية جيدة وبأسعار ملائمة ونفاذها وإيصالها إلى مختلف الأسواق الدولية بحيث تكون متاحة للمستهلك في أي وقت وفي أي مكان.

II -3- مفهوم تنافسية الصادرات:

من خلال إطلاعنا على العديد من الأدبيات الاقتصادية العلمية المهتمة بمجال التنافسية، تأكد لنا أن التنافسية الدولية يشار على أنها هي تلك التنافسية المتعلقة بالتصدير. حيث أكد عديد الباحثين الاقتصاديين في هذا المجال، أهمية التصدير بالنسبة لتنافسية الدول. وأكدوا في هذا الإطار، أن البلد الذي يستطيع الرفع من قيمة صادراته وتوسيعها نحو الأسواق الخارجية وكذا تحسين مداخيله وتنويع هيكله التصديري يمكن اعتباره بلدا تنافسيا أو بلدا له قدرة تنافسية مرتفعة (Bruneckiene & Paltanaviciene, 2012, p. 52).

ومن خلال ما سبق، نستنتج أن تنافسية الصادرات هي قدرة سلع ومنتجات دولة ما على النفاذ إلى أسواق الدول الأخرى وتلبية طلبات هذه الأسواق وزيادتها بشكل مستمر، وهذا انطلاقا من عدة عوامل على غرار الأسعار، الجودة، التسويق، الابتكار...

II -4- مؤشرات قياس تنافسية الصادرات:

تحصي العديد من الأدبيات الإقتصادية المهتمة بمجال التنافسية العديد من مؤشرات قياس تنافسية الصادرات نذكر منها: مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (المكشوفة)، مؤشر النصيب السوقي للصادرات، مؤشر قوة التصدير، مؤشر الإعتماد على الخارج في التصدير، مؤشر معدل إختراق السوق، مؤشر كفاءة أداء العمليات التصديرية....الخ.

ووفق مقتضيات هذه الدراسة، سنقتصر على عرض مفهوم مؤشر الميزة النسبية الظاهرة (المكشوفة) Revealed Comparative Advantage RCA، والذي يعد أهم وأشهر مؤشر لقياس تنافسية صادرات الدول.

II -5- مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage – RCA:

يعتبر الإقتصادي البريطاني ليسنر Lissner أول من وضع وطور مؤشر الميزة النسبية الظاهرة سنة 1958 (Kitetua, Mbante, & Ko, 2021, p. 73)، غير أن ذات المؤشر تم تحسينه من طرف الإقتصادي المجري بالاسا Balassa في مقال له نشر سنة 1965، حتى أصبح المؤشر يسمى باسمه؛ مؤشر بالاسا للميزة النسبية الظاهرة (المكشوفة) Balassa's index (FRONCZEK, 2022, p. 70)، ويعتبر هذا المؤشر من أبرز المؤشرات الخاصة بتحليل وقياس تنافسية الصادرات. وحاول بالاسا من خلال هذا المؤشر تحديد مجموعات المنتجات التي يتمتع فيها بلد ما بميزة واضحة في المنافسة الدولية وهذا من أجل تعزيز المنتجات التي لها إمكانية لأن تكون تنافسية على الصعيد الدولي.

ويمكن التعبير عن هذا المؤشر بالعلاقة الرياضية التالية (Ahuja, 2020, pp. 6-7):

$$\mathbf{RCA_{ij}} = \frac{\mathbf{X_{ij}/X_i}}{\mathbf{X_{wj}/X_w}}$$

$\boldsymbol{X_{ij}}$ قيمة صادرات الدولة *(j)* من السلعة *(i)*؛ $\boldsymbol{X_{wj}}$قيمة الصادرات الكلية العالمية من السلعة *(i)*؛

$\boldsymbol{X_i}$ الصادرات الكلية للدولة *(j)*؛ $\boldsymbol{X_w}$ الصادرات الكلية العالمية.

حيث؛ إذا كانت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA_{ij} أكبر من الواحد (1) فهذا يعني أن البلد i لديه ميزة نسبية ظاهرة في تصدير السلعة j وبالتالي فهو يمتلك قدرة تنافسية.

أما إذا كانت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA_{ij} أقل من الواحد (1) فهذا يعني أن البلد i لا يمتلك ميزة نسبية ظاهرة في تصدير السلعة j وبالتالي فهو لا يمتلك قدرة تنافسية.

وفي هذا الإطار، تتبنى هذه الدراسة قياس تنافسية صادرات المنتجات الصناعية الجزائرية وكذا تنافسية صادرات دول الإتحاد الأوروبي وفق مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المبين في هذه النقطة.

III-مدخل مفاهيمي لإتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

III-1- تعريف اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

انبثق إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية التي أطلقتخلال مؤتمر برشلونة الذي انعقد يومي 27 و28 نوفمبر من سنة 1995 بمدينة برشلونة الإسبانية والذي ضم وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي مع نظرائهم من 12 دولة متوسطية ومن بينها الجزائر. وقد خرج عن المؤتمر ما عرف باسم إعلان برشلونةdéclaration de Barcelone، والذي مثل بداية التحول الحقيقي في العلاقات الأورومتوسطية (الشوبكي، 2021).

وتنص اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية على إمضاء الإتحاد الأوروبي لاتفاقيات شراكة ثنائية بينه كتكتل وبين كل دولة متوسطية على حدى. وفي هذا السياق، أمضت الجزائر على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في 22 أفريل من سنة 2002، وصدر الاتفاق في الجريدة الرسمية الجزائرية رقم 31 لسنة 2005 (المرسوم الرئاسي رقم 159-05، 2005، صفحة 3). وتضمن إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي 110 مادة جاءت مفصلة في تسعة محاور (أبواب) رئيسية .

III- 2- دوافع التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

هناك دوافع كثيرة عجلت بإبرام اتفاق الشراكة لعل أهمها تلك التي أبرزها نص الإتفاق في بعض النقاط التالية (المرسوم الرئاسي رقم 159-05، 2005، الصفحات 3-4):

- التقارب والإعتماد المتبادل القائم بين الدول المشكلة للإتحاد الأوروبي والجزائر بناءا على روابط تاريخية وقيم مشتركة؛ والرغبة في توطيد الروابط وإقامة علاقات دائمة ترتكز على المعاملة بالمثل والشراكة؛
- الإهتمام المتزايد بالحريات السياسية والإقتصادية وإعتبارهما أساسا للشراكة ؛
- الوعي بأهمية العلاقات ضمن إطار شامل أوروبي متوسطي وأثرها على الإندماج المغاربي؛
- الرغبة الملحة للطرفان لإقامة إتفاق قائم على المصالح المشتركة والتنازلات المتبادلة والتعاون والحوار؛
- إقتناع الطرفين بأن الإتفاق سيخلق مناخا ملائما لتنمية علاقاتهما الإقتصادية والتجارية وكذا في مجال الإستثمار.

III- 3- الأهداف الرسمية لإتفاق الشراكة:

لقد أبرز الإتفاق في نص مادته الأولى (المرسوم الرئاسي رقم 159-05، 2005، صفحة 4)، أهم الأهداف المرجو بلوغها وتحقيقها بين الطرفين،نذكر فيما يلي أهمها:

- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الإقتصادية والإجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأموال؛
- ترقية التعاون في ميادين الإقتصاد والإجتماع والثقافة والمالية وتشجيع التبادلات البشرية لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية.

III- 4- مجالات ومحاور إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

تضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي تسع (09) مجالات ومحاور للشراكة هي: الحوار السياسي؛ التنقل الحر للسلع؛ تجارة الخدمات؛ المدفوعات ورؤوس الأموال والمنافسة وأحكام إقتصادية أخرى؛ التعاون الاقتصادي؛ التعاون الإجتماعي والثقافي؛ التعاون المالي؛ التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية؛ وحور تاسع خاص بالأحكام المؤسساتية العامة والختامية التي تؤطر الإتفاق.

III- 5- المضمون التجاري لإتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي:

يتمثل المحور والمرتكز الجوهري الثاني الذي ارتكز عليه إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في محور التنقل الحر للسلع. ويعتبر هذا المحور أهم محور مقارنة بباقي محاور الإتفاق، حيث اتفق الطرفان على إنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد ابتداءا من دخول الإتفاق حيز التنفيذ (سنة 2005)؛ (قبل أن يتم الإقرار سنة 2012 بتمديدها بثلاث سنوات إضافية أي أنها تمدد إلى غاية2020(CACI, 2012)).وفي هذا الإطار، تم تحديد ثلاثة أصناف من المنتجات التي مسها محور التبادل الحر للسلع في الإتفاق، وهي: المنتجات الصناعية، المنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري وكذا تجارة الخدمات.

وتماشيا مع مقتضيات موضوع الدراسة سنقتصر على عرض مضمون الشراكة في مجال التنقل الحر للسلع من المنتجات الصناعية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

ويقصد بالمنتجات الصناعية في مضمون المادة 07 من نص الإتفاق (المرسوم الرئاسي رقم 159-05، 2005، صفحة 5) تلك المنتجات التابعة للفصول من 25 إلى 97 من المدونة المشتركة والتعريفة الجمركية الجزائرية الموافقة للإتفاقية الدولية للنظام المنسق لتبويب وتصنيف السلع Harmonized System، عدا المنتجات المشار إليها في الملحق رقم 1 من نص الاتفاق.

وفي هذا الخصوص، نصت المادة 08 من الاتفاق على إعفاء شامل وفوري (بمجرد دخول الإتفاق حيز التنفيذ) من الحقوق الجمركية والرسوم المماثلة المطبقة على المنتجات الصناعية ذات المنشأ الجزائري المستوردة إلى سوق دول الإتحاد الأوروبي، من جهة، ومن جهة أخرى، نصت المادة 09 من الاتفاق على وضع رزنامة تفكيك وإعفاء جمركي تدريجي، تمتد إلى مدة 12 سنة (من سنة 2005 إلى سنة 2017)، على المنتجات التي يكون منشؤها دول الإتحاد الأوروبي والمستوردة إلى السوق الجزائرية.

IV - العلاقات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2002 -2022:

IV-1- تطور حجم التجارة البينية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي (قبل وبعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ):

يوضح الجدول رقم (1) تطور الواردات والصادرات الجزائرية من وإلى دول الإتحاد الأوروبي الشريكة، حجم التجارة البينية وكذلك رصيد الميزان التجاري بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة من سنة 2002 (سنة

إمضاء الجزائر على اتفاق الشراكة) إلى غاية السنة 2022. (تم الإعتماد على إظهار احصائيات السنوات الزوجية خلال فترة الدراسة 2002-2022).

الجدول (1):تطور التبادل التجاري وحجم التجارة البينية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2002-2022. الوحدة: مليون أورو.

السنوات	صادرات الجزائر نحو دول الإتحاد الأوروبي		واردات الجزائر من دول الإتحاد الأوروبي		قيمة رصيد الميزان التجاري	حجم التجارة
	الصادرات	نسبة النمو	الواردات	نسبة النمو		
2002	10 484		7 928		2 556	18 412
2004	11 178	7%	8 858	12%	2 321	20 036
2006	22 877	105%	9 677	9%	13 200	32 555
2008	28 260	24%	15 401	59%	12 859	43 661
2010	21 075	-25%	15 595	1%	5 480	36 670
2012	30 238	43%	20 701	33%	9 537	50 939
2014	25 339	-16%	22 860	10%	2 479	48 199
2016	15 698	-38%	19 897	-13%	-4 199	35 595
2018	18 436	17%	18 510	-7%	-74	36 946
2020	11 375	-38%	13 482	-27%	-2 107	24 857
2022	42 008	269%	13 894	3%	28 114	55 902

المصدر: من إعداد المؤلف اعتمادا على إحصائيات مركز التجارة العالمي

(International Trade Center T. M., Commerce bilatéral entre l'Union européenne (UE 27) et l'Algérie, 2024)،

(European commission, 2018, p. 8)، (European Commission, 2023, p. 8)

كملاحظة أولية للمعلومات المبينة في الجدول أعلاه نلاحظ أن أثر اتفاق الشراكة واضح وجلي من خلال الإرتفاع المستمر لحجم التبادل التجاري بين الطرفين الشريكين. حيث ارتفع حجم المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بشكل محسوس من قيمة 18412 مليون أورو سنة 2002 إلى قيمة 32555 مليون أورو خلال سنة 2006؛ وهي أول سنة بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ، ثم بعد ذلك استمر حجم المبادلات التجارية في الإرتفاع السريع إلى أن بلغ قيمة معتبرة قدرت بـ 50939 مليون أورو سنة 2012 وهي السنة التي أقر فيها الطرفان الشريكان مراجعة رزنامة التفكيك التدريجي للتعريفات الجمركية (CACI, 2012) لقائمة من المنتجات المستوردة إلى الجزائر، وهذا بطلب من الجزائر كإجراء حمائي للإقتصاد الجزائري ونسيج مؤسساته الاقتصادية جراء التنامي الرهيب في قيمة الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي. حيث تم الإمضاء على قرار تمديد رزنامة التفكيك الجمركي لمنتجات عدة والتي كانت مقررة أن تنتهي سنة 2017 ليتم تمديدها بموجب هذا القرار إلى غاية سنة 2020. ومنذ 2012، شهد حجم المبادلات التجارية بين الطرفين تناقصا مستمرا ومهما حيث استمرت قيمة حجم المبادلات في الانخفاض حتى بلغت قيمة 24857 مليون أورو سنة 2020، وهذا راجع أساسا لسياسة كبح الواردات التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2014 جراء انخفاض أسعار النفط. ليعاود بعد ذلك حجم المبادلات البينية الإرتفاع إلى أن بلغ أعلى مستوى له تاريخيا سنة 2022، حيث بلغ قيمة تقدر بـ 55902 مليون أورو، وهذا بفعل ارتفاع غير مسبوق للصادرات الجزائرية من المحروقات نحو دول الإتحاد الأوروبي بسبب الطلب المتزايد من دول الإتحاد الأوروبي والذي حركته الحرب الروسية الأوكرانية بدرجة أساسية.

أما فيما يخص الصادرات الجزائرية نحو دول الإتحاد الأوروبي، نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمتها في البداية لم تكن كبيرة، حيث لم تتعد قيمة 10428 مليون أورو ؛ بما فيها صادرات المحروقات، سنة 2002. إلا أنها أخذت في النمو والارتفاع لتبلغ سنة 2008 قيمة معتبرة قدرت بـ 28260 مليون أورو محققة نسبة نمو معتبرة بلغت 170% مقارنة بقيمتها سنة 2002. واستمرت الصادرات الجزائرية نحو دول الاتحاد الأوروبي في الإرتفاع لتبلغ أعلى قيمة لها سنة 2012 حين بلغت قيمة 30238 مليون أورو. وهي السنة (2012) التي تعتبر سنة مرجعية بالنسبة لقيمة الصادرات، بالرغم من أن السبب الرئيسي لهذا الإرتفاع هو الارتفاع المسجل في أسعار المحروقات. وبعد سنة 2012 بدأت قيمة الصادرات في الإنخفاض بإستمرار إلى أن بلغت أدنى مستوى لها سنة 2020 حيث لم تتجاوز قيمة 11375 مليون أورو، وهذا بسبب التراجع المسجل في أسعار المحروقات خلال الفترة من سنة 2014 إلى سنة 2020، في مقابل هشاشة النسيج الإنتاجي الجزائري وعدم قدرته على التصدير نحو الإتحاد الأوروبي بالرغم من التسهيلات والإجراءات الكثيرة التي اتخذتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة لتشجيع التصدير. وبلغت الصادرات الجزائرية نحو دول الإتحاد الأوروبي الشريكة أكبر قيمة لها سنة 2022 بقيمة إجمالية تاريخية بلغت 42008 مليون أورو، بالرغم من أن السبب الرئيس هو إرتفاع أسعار النفط من جهة وكذا ارتفاع كمية الصادرات من المحروقات جراء الحرب الروسية الأوكرانية.

أما فيما يخص الواردات الجزائرية من دول الإتحاد الأوروبي، ففي سنة 2002 لم تتجاوز قيمة 7928 مليون أورو، لتشهد بعد ذلك ارتفاعا محسوسا مستمرا إلى أن بلغت أعلى مستوى لها سنة 2014 بقيمة بلغت 22860 مليون أورو، أي بنسبة نمو واردات تجاوزت 188% مقارنة بقيمتها سنة 2002، وهذا راجع أساسا إلى انخفاض معدل التعريفات الجمركية وزوال بعضها في بعض المنتجات الأمر الذي شجع الوجهة الأوروبية. ثم بعد ذلك ومنذ سنة 2016، شهدت الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي انخفاضا مهما ومستمرا إلى غاية سنة 2022 أين سجلت قيمة لم تتجاوز الواردات 13894 مليون أورو؛ وهذا بفعل السياسات الحمائية التي اتبعتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة للحفاظ على إحتياطي الصرف من خلال ترشيد الإستيراد والتقليل منه أو تجميده في عدة قطاعات على غرار تجميد إستيراد السيارات.

أما بالنسبة لرصيد الميزان التجاري، فالملاحظ من خلال الجدول أنه عرف أرقاما موجبة لكنها متباينة خلال الفترة من سنة 2002 إلى غاية سنة 2014، حيث سجل رصيد الميزان التجاري أكبر مستو له سنة 2006 حين بلغ قيمة 13200 مليون أورو، غير أن السبب الرئيس في تسجيل هذا الفائض في رصيد الميزان التجاري بين الجزائر والاتحاد الأوروبي هو القيمة المرتفعة لصادرات المحروقات. والملاحظ كذلك أنه منذ سنة 2016 إلى غاية سنة 2020 استمر رصيد الميزان التجاري في تسجيل العجز. حيث سجلت الجزائر في سنة 2016 عجزا محسوسا في رصيد الميزان التجاري في مبادلاتها التجارية مع الإتحاد الأوروبي بلغ قيمة 4199 أورو. ويفسر هذا العجز بالإنخفاض والتراجع الكبير والمستمر في أسعار المحروقات خلال تلك الفترة. وبالرغم من عديد الإجراءات الحمائية التي اتخذتها الجزائر للتحكم والترشيد في الواردات، إلا أن العجز في رصيد الميزان التجاري للجزائر بقي السمة الأبرز في المبادلات التجارية بين الطرفين الشريكين خلال الفترة 2016-2020. وعاود رصيد الميزان التجاري في المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي تسجيل الفائض مجددا مسجلا سنة 2022 أكبر قيمة له حين بلغت قيمته 28114 مليون أورو.

إن الملاحظ من الأرقام المبينة في الجدول أعلاه هو أن معدل انخفاض الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي خلال الفترة كان متسارعا مقارنة بمعدل انخفاض الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي.

IV-2- التركيب السلعي للصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2015-2022:

من الأهمية بمكان دراسة وتحليل التركيب السلعي للصادرات الجزائرية نحو دول الإتحاد الأوروبي الشريكة، وهو ما سيسمح لنا بتشخيص نقاط القوة ونقاط الضعف في الهيكل التصديري الجزائري.

يبين الجدول الموالي رقم (02) توزيع الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2015-2022.

جدول رقم (02): توزيع الصادرات الجزائرية نحو دول الإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2015-2022حسب مجموعات المنتجات والسلع - الوحدة: مليون أورو

السنوات	2015		2016		2017		2018		2019		2020		2021		2022	
	القيمة	% المساهمة	القيمة	% المساهمة	القيمة	% المساهمة	القيمة	% المساهمة	القيمة	% المساهمة	القيمة	% المساهمة	القيمة	% المساهمة	القيمة	% المساهمة
منتجات زراعية	56	0,27%	91	0,55%	102	0,60%	70	0,38%	86	0,53%	93	0,81%	134	0,69%	148	0,35%
منتجات سمكية	7	0,03%	10	0,06%	19	0,11%	20	0,11%	20	0,12%	15	0,13%	29	0,15%	28	0,07%
منتجات صناعية	20844	99,69%	16408	99,39%	16856	99,29%	18345	99,51%	16112	99,35%	11267	99,05%	19307	99,16%	41833	99,58%
منها وقود معدني	19842	94.90%	15558	94.23%	16139	95.06%	17552	95.20%	15354	94.67%	10637	94%	17948	92%	38799	92%
المجموع	20908	100%	16509	100%	16977	100%	18435	100%	16218	100%	11375	100%	19470	192%	42009	100%

المصدر:من إعداد المؤلف إعتمادا على: (European Commission, 2023, p. 7) و (European commission, 2018, p. 7)

يبين الجدول أعلاه أنه خلال الفترة 2015-2022،شكلت قيمة صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية حوالي99% من قيمة الصادرات الجزائرية الإجمالية نحو دول الإتحاد الأوروبي الشريكة، غير أن منتجات المحروقات (الوقود المعدني ومواد أخرى) شكلت المساهمة الأكبر في هاته النسبة حيث تتجاوز نسبة 94% سنويا. ما يجعل مساهمة صادرات المنتجات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية نحو دول الإتحاد الأوروبي مساهمة ضئيلة جدا، وهو ما يؤكد بوضوح مدى هشاشة النسيج الإنتاجي الصناعي الجزائري خارج المحروقات.

من جانب آخر، سجلت أيضا قيمة صادرات المنتجات الزراعية والمنتجات السمكية الجزائرية نحو دول الإتحاد الأوروبي نسبة وقيمة مساهمة محتشمة وضعيفة جدا بل تكاد تكون منعدمة. حيث بلغت صادرات المنتجات الزراعية أكبر مستو لها في سنة 2017، أين سجلت قيمة لم تتجاوز 102 مليون أورو، لتبدأ بالانخفاض بعد ذلك إلى أن بلغت قيمة 93 مليون أورو سنة 2020. ثم عاودت الإرتفاع بعض الشيء مسجلة قيمة 134 مليون أورو سنة 2021 ثم قيمة 148 مليون أورو سنة 2022، ورغم ذلك تبقى هذه القيم ضعيفة جدا لا يمكن مقارنتها بصادرات نفس المنتجات في دول الجوار على غرار المغرب وتونس ومصر.

IV-3- المبادلات التجارية خارج المحروقات بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة:

يبين الجدول الموالي رقم (3) المبادلات التجارية خارج المحروقات بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي في إطار إتفاق الشراكة خلال الفترة 2018-2020، وهي المبادلات التجارية التي استفادت من التخفيضات أو الإعفاء التام من التعريفات الجمركية التفضيلية في إطار إتفاق الشراكة :

جدول رقم (3):المبادلات التجارية خارج المحروقات بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة خلال الفترة 2018-2020 - الوحدة: مليون دولار.

	الصادرات						الواردات					
السنوات	2018	2019	2020	2019/2018	2020/2019	2020/2018	2018	2019	2020	2019/2018	2020/2019	2020/2018
القيمة الإجمالية	1501,81	1247,40	925,66	-16,94%	-25,79%	-38,36%	7746,93	7307,68	6554,83	-5,67%	-10,30%	-15,39%
اسبانيا	307,25	222,91	210,48	-27,45%	-5,58%	-31,50%	1870,98	1728,97	1440,22	-7,59%	-16,70%	-23,02%
إيطاليا	159,95	112,08	53,96	-29,93%	-51,86%	-66,27%	1509,93	1525,03	1308,32	1,00%	-14,21%	-13,35%
فرنسا	441,62	394,41	305,79	-10,69%	-22,47%	-30,76%	1219,71	1132,26	1202,53	-7,17%	6,21%	-1,41%

المصدر: من إعداد المؤلف اعتمادا على تقارير حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر التي تصدرها المديرية العامة للجمارك الجزائرية.

من خلال الجدول رقم (3) أعلاه وحسب تقارير المديرية العامة للجمارك الجزائرية (المديرية العامة للجمارك، 2021، صفحة 42) (Direction Générale des Douannes Algériennes, 2020, pp. 22-23)، حول إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، نلاحظ أن هناك تراجعا كبيرا ومستمرا للصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو دول الإتحاد الأوروبي والتي تستفيد من المزايا التفضيلية (إجراءات التخفيض والإعفاء من التعريفات الجمركية) وفق مضمون اتفاق الشراكة خلال الفترة 2018-2020. وسجلت هذه الصادرات نسبة انخفاض مهمة قدرت بـ 38.36% مقارنة بقيمتها سنة 2018، حيث انخفضت قيمتها من مبلغ 1501.81 مليون دولار سنة 2018 إلى مبلغ 1247.40 مليون دولار سنة 2019 لتسجل انخفاضا آخر سنة 2020 محققة رقما ضئيلا بلغ 925.66 مليون دولار فقط.

ويبين الجدول أعلاه أيضا أن حوالي 60% من قيمة هذه الصادرات كانت وجهتها الرئيسية ثلاث دول من دول الإتحاد الأوروبي الشريكة وهي فرنسا في المرتبة الأولى، تليها إسبانيا ثم إيطاليا في المرتبة الثالثة.

أما من جانب الواردات، فإن الجدول يوضح أنه بالرغم من الانخفاض المستمر المسجل في قيمتها المستمر خلال الفترة 2018-2020، إلا أن حجمها يبقى معتبر وكبير، حيث تجاوز قيمة 7746.93 مليون دولار سنة 2018 متجاوزا قيمة الصادرات بحوالي خمسة (5) مرات كاملة. وسجلت الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاق الشراكة نسبة انخفاض قدرها 15.39% سنة 2020 مقارنة بسنة 2018. ورغم الإنخفاض المسجل في كلتا الجهتين، إلا أن معطيات الجدول تثبت أن الإنخفاض في الصادرات كان أسرعا خلال الفترة من نسبة انخفاض الواردات. وهذا ما يخدم الطرف الأوروبي بدرجة أساسية ويجعل الزائر مجرد سوق لمنتجات دول الإتحاد الأوروبي، والإتفاق مجرد وسيلة لنفاذ المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية.

وعلى غرار ما لاحظناه بالنسبة لوجهات الصادرات، يبين الجدول كذلك أن دول إسبانيا، إيطاليا وفرنسا تعتبر أهم موردي الجزائر من دول الإتحاد الأوروبي الشريكة بنسبة تفوق 60% سنويا.

مما سبق ومن خلال بيانات الجدول أعلاه نستنتج أن الاتفاق لحد الآن يصب في مصلحة الطرف الأوروبي بإعتبار أن الميزان التجاري لهاته المبادلات في صالحه. ومن جهة أخرى نستنتج أن الهيكل الإنتاجي الجزائري ما يزال هشا وضعيفا وأقل تنافسية رغم عديد المحاولات والإجراءات التي أقرتها الجزائر في هذا الخصوص، على غرار الإجراءات الحمائية المقررة كإجراءات إقرار آليات تأطير عمليات إستيراد البضائع سنة 2019، وكذا اتفاق مراجعة رزنامة التفكيك الجمركية في إطار اتفاق الشراكة للعديد من السلع.

V - قياس تنافسية صادرات المنتجات الصناعية للجزائر ولدول الإتحاد الأوروبي بإستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة خلال الفترة 2002 -2022:

سنحاول فيما يلي قياس تنافسية أهم صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية ومقارنتها بتنافسية أهم صادرات دول الإتحاد الأوروبي الشريكة من المنتجات الصناعية، من خلال جمع بيانات التجارة الخارجية (الصادرات)لكلا الطرفين (International Trade Center T. , 2024) (International Trade Center T. , Liste des produits exportés par l'Algérie, 2024)، للفترة من 2002 إلى 2022، وهي البيانات المتوفرة في موقع مركز التجارة العالمي. وفي هذا الإطار سيتم قياس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة RCA المتعلقة بأهم 20 منتج من المنتجات الصناعية (المنتمية للفصول من 25 إلى الفصل 97 وفق ما نص عليه مضمون المادة 7 من اتفاق الشراكة) والمصدرة من طرف الجزائر وكذا أهم 20 منتج من المنتجات الصناعية (المنتمية لنفس الفصول 25-97) التي تصدرها دول الإتحاد الأوروبي. حيث أن كل منتج يمثل فصل (بند تعريفي ذا رقمين) من فصول الإتفاقية الدولية للنظام المنسق لتبويب وتصنيف السلع Harmonized System (HS). وهذا من أجل إظهار المنتجات التي تملك فيها الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي مزايا نسبية ظاهرة ومدى قدرة الطرفين على الاستمرار في تصديرها ورفع نسب وقيم التبادل التجاري بين الطرفين في هذا المجال بالشكل المربح والمفيد للطرفين.

V-1-نتائج قياس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الجزائر من المنتجات الصناعية :

يبين الجدول الموالي رقم (4) قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage RCA لصادرات الجزائر من المنتجات الصناعية (المنتجات الصناعية يعبر عنها هنا بفصل من فصول الإتفاقية الدولية للنظام المنسق لتبويب وتصنيف السلع SH-الفصل هو بند تعريفي ذا رقمين)، حيث تم اختيار أهم 20 فصل سجلت فيه الجزائر صادرات خلال الفترة 2002-2022(تم الإعتماد على إظهار احصائيات السنوات الزوجية خلال فترة الدراسة 2002-2022):

جدول رقم (4): الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الجزائر من المنتجات الصناعية (أهم 20 فصل من الفصول التي تضم المنتجات الصناعية) خلال الفترة 2002-2022.

ر	رقم الفصل HS	عنوان الفصل حسب النظام المنسق HS	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020	2022
1	27	وقود معدني ، زيوت معدنية ومنتجات تقط	10,109	8,756	6,741	5,555	6,294	5,328	6,052	10,156	7,264	9,743	5,520
2	31	أسمدة	0,428	0,542	0,064	0,010	0,012	0,032	1,499	4,848	6,969	12,798	6,195
3	28	منتجات كيماوية غير عضوية ؛ مركبات	1,239	0,671	0,498	0,566	0,554	0,895	1,656	1,870	1,956	2,657	2,539
4	72	الحديد والصلب (فولاذ)	0,387	0,181	0,175	0,121	0,053	0,021	0,009	0,000	0,062	0,127	0,675
5	25	ملح ؛ كبريت ؛ أتربة وأحجار ؛ جص ؛ كلس	0,424	0,245	0,333	0,801	0,377	0,865	0,659	1,004	1,076	3,378	4,085
6	29	منتجات كيماوية عضوية	0,082	0,022	0,072	0,075	0,043	0,024	0,123	0,123	0,037	0,078	0,064
7	73	مصنوعات من حديد أو صب (فولاذ)	0,035	0,012	0,002	0,005	0,003	0,003	0,005	0,002	0,019	0,023	0,084
8	84	مفاعلات نووية ومراجل وآلات وأجهزة وأدوا	0,007	0,002	0,001	0,001	0,001	0,001	0,001	0,006	0,020	0,022	0,012
9	70	زجاج ومصنوعاته	0,003	0,003	0,001	0,057	0,114	0,074	0,080	0,129	0,261	0,255	0,326
10	48	ورق وورق مقوى (كرتون) ؛ مصنوعات من	0,024	0,010	0,003	0,004	0,005	0,002	0,005	0,013	0,021	0,068	0,075
11	74	نحاس ومصنوعاته	0,161	0,086	0,171	0,120	0,004	0,001	0,000	0,000	0,001	0,026	0,060
12	39	لدائن ومصنوعاتها	0,001	0,002	0,029	0,004	0,003	0,003	0,002	0,004	0,007	0,010	0,015
13	85	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها ؛	0,003	0,001	0,001	0,002	0,001	0,000	0,001	0,007	0,008	0,003	0,003
14	47	عجائن من خشب أو مواد ليفية سليلوزية أ	0,000	0,007	0,006	0,009	0,029	0,029	0,059	0,102	0,105	0,139	0,156
15	78	رصاص ومصنوعاته	0,246	0,026	0,026	0,254	0,348	0,000	0,000	0,000	0,194	0,048	0,750
16	41	صلال وجلود خام (عدا جلود الفراء) وجلود	0,348	0,142	0,125	0,171	0,169	0,194	0,242	0,229	0,330	0,406	0,325
17	40	مطاط ومصنوعاته	0,001	0,011	0,037	0,031	0,018	0,012	0,000	0,001	0,001	0,038	0,027
18	45	فلين ومصنوعاته	1,575	1,836	1,381	0,981	0,504	0,762	0,938	0,766	1,820	3,348	2,110
19	55	ألياف تركيبية أو اصطناعية غير مستمرة	0,002	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,008	0,012	0,022	0,106
20	26	خامات معادن ، خبث ورماد	0,006	0,003	0,006	0,002	0,008	0,007	0,004	0,006	0,016	0,020	0,013

المصدر: من إعداد المؤلف اعتمادا على الموقع الإلكتروني لإحصائيات مركز التجارة العالميTRADEMAP.

من خلال نتائج قياس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المبينة في الجدول أعلاه، نوضح في الجدول الموالي رقم (5) الفصول التي تضم المنتجات الصناعية التي تمتلك فيها الجزائر تنافسية وتلك التي لا تمتلك فيها تنافسية.

الجدول رقم (5): الميزة النسبية الظاهرة لصادرات الجزائر من المنتجات الصناعية وتحليل تنافسيتها

قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة	تحليل الميزة النسبية الظاهرة	تحليل التنافسية	المنتجات (الفصول-البنود التعريفية من رقمين)
1>RCA	لا توجد ميزة نسبية ظاهرة	غير تنافسية	26/55/40/41/78/47/85/39/74/48/70/84/73/29/72
RCA>1	تمتلك ميزة نسبية ظاهرة	تمتلك تنافسية	45/28/25/31/27

المصدر: من إعداد المؤلف اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4) أعلاه.

يبين الجدول أعلاه أن الجزائر تمتلك مزايا نسبية ظاهرة وتنافسية في بعض المنتجات الصناعية التابعة لخمس (05) فصول فقط من بين أهم 20 فصل تضم منتجات صناعية سجلت فيها الجزائر صادرات؛ وهي:

الفصل 27 والذي يضم منتجات المحروقات (وقود معدني وزيوت معدنية ومواد أخرى)، الفصل 31 والذي يضم منتجات الأسمدة، الفصل 25 والذي يضم منتجات الملح والكبريت ومنتجات أخرى، الفصل 28 الذي يضم منتجات كيماوية غير عضوية، والفصل 45 الذي يضم منتجات الفلين ومصنوعاته.

إن امتلاك الجزائر لمزايا نسبية ظاهرة في هذه الفصول أمر طبيعي باعتبار أن أغلب هذه المنتجات أو مدخلاتها عبارة عن موارد طبيعية تزخر بها بالجزائر.

ويبين الجدول أيضا أن الجزائر لا تمتلك مزايا نسبية ظاهرة في عدد كبير من الفصول التي تضم المنتجات الصناعية والمبينة في الجدول أعلاه. حيث يشير الجدول إلى أن 15 فصل من بين أهم 20 فصل تضم منتجات صناعية سجلت فيها الجزائر قيمة من الصادرات خلال الفترة 2002-2022؛ لا تمتلك فيها الجزائر تنافسية وهو ما يفسر أساسا بضعف قيمتها وحجمها وعدم تطورها خلال فترة الدراسة. ومن بين هذه الفصول التي تضم المنتجات الصناعية التي لا تمتلك فيها الجزائر تنافسية نذكر: الفصل 72 الذي يضم منتجات الحديد والصلب، الفصل 29 والذي يضم منتجات كيماوية عضوية، الفصل 73 الذي يضم المصنوعات من الحديد والصلب، الفصل 70 والذي يضم منتجات الزجاج ومصنوعاته، وكذا الفصل 74 الذي يضم منتجات النحاس ومصنوعاته.

وكذلك يشير الجدول أعلاه إلى أن هناك بعض الفصول التي لم تكن تمتلك فيها الجزائر مزايا نسبية ظاهرة وتنافسية خلال بعض السنوات في بداية فترة الدراسة ثم بعد ذلك أصبحت تمتلك فيها مزايا وتنافسية مرتفعة على غرار الفصل 31 الذي يضم منتجات الأسمدة، إذ لم تكن تمتلك فيها الجزائر مزايا نسبية خلال الفترة من 2002 إلى 2012 ثم بعد ذلك تمكنت من اكتساب مزايا نسبية وتنافسية منذ 2014 إلى غاية 2022، حيث نجحت الجزائر في رفع حجم صادرتها من منتجات هذا الفصل حتى بلغت مستويات مهمة ومشجعة. ونستنتج هنا أنه بإمكان الجزائر البناء على هذه التجربة ووضع سياسات واستراتيجيات بهدف تحقيق نتائج مماثلة في منتجات أخرى.

V-2- نتائج قياس مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لصادرات دول الإتحاد الأوروبي من المنتجات الصناعية:

يبين الجدول الموالي رقم (6) قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة Revealed Comparative Advantage RCA لصادرات دول الإتحاد الأوروبي من المنتجات الصناعية، حيث تم اختيار أهم 20 فصل سجلت فيه دول الإتحاد الأوروبي صادرات خلال الفترة 2002-2022 (تم الإعتماد هنا على إظهار احصائيات السنوات الزوجية خلال فترة الدراسة 2002-2022).

:

جدول رقم (6): الميزة النسبية الظاهرة لأفضل 20 مجموعة (فصل) من منتجات دول الإتحاد الأوروبي المصدرة خلال الفترة 2002-2022.

ر	رقم الفصل	عنوان الفصل حسب النظام المنسق	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016	2018	2020	2022
1	87	عربات عدا قاطرات وخطوط السكك الحد	1,318	1,360	1,410	1,460	1,469	1,500	1,525	1,493	1,534	1,551	1,538
2	84	مفاعلات نووية ومراجل وآلات وأجهزة وأد	1,062	1,095	1,158	1,237	1,175	1,250	1,244	1,178	1,186	1,140	1,159
3	85	آلات وأجهزة ومعدات كهربائية وأجزاؤها	0,739	0,746	0,734	0,807	0,763	0,753	0,709	0,650	0,653	0,622	0,637
4	30	منتجات الصيدلية	1,786	1,754	1,835	1,889	1,995	2,113	2,055	1,886	2,018	2,057	2,247
5	90	أدوات وأجهزة للبصريات أو للتصوير	0,973	0,985	1,006	1,030	1,030	1,092	1,120	1,093	1,157	1,142	1,278
6	39	لدائن ومصنوعاتها	1,245	1,257	1,327	1,347	1,307	1,342	1,305	1,245	1,256	1,192	1,276
7	27	وقود معدني ، زيوت معدنية ومنتجات تقط	0,294	0,332	0,361	0,348	0,355	0,395	0,394	0,438	0,402	0,378	0,529
8	73	مصنوعات من حديد أو صب (فولاذ)	1,315	1,324	1,356	1,377	1,387	1,372	1,357	1,311	1,350	1,281	1,298
9	38	منتجات كيماوية منوعة	1,288	1,270	1,334	1,347	1,378	1,458	1,449	1,416	1,427	1,413	1,447
10	88	مركبات جوية ومركبات فضائية وأجزاؤها	1,028	1,020	1,110	1,214	1,362	1,441	1,319	1,244	1,185	1,184	1,177
11	72	الحديد والصلب (فولاذ)	1,194	1,123	1,223	1,147	1,197	1,284	1,189	1,168	1,197	1,123	1,196
12	29	منتجات كيماوية عضوية	1,304	1,196	1,269	1,265	1,252	1,269	1,230	1,229	1,181	1,226	1,206
13	71	لؤلؤ طبيعي أو مستنبت ، أحجار كريمة	0,567	0,441	0,456	0,376	0,456	0,402	0,332	0,308	0,330	0,352	0,369
14	48	ورق وورق مقوى (كرتون) ؛ مصنوعات مر	1,545	1,592	1,690	1,733	1,786	1,878	1,793	1,670	1,688	1,640	1,765
15	76	ألومنيوم ومصنوعاته	1,100	1,083	1,119	1,148	1,165	1,258	1,223	1,176	1,182	1,149	1,145
16	94	أثاث؛ أصناف أسرة، حشايا، حوامل	1,390	1,388	1,401	1,452	1,362	1,280	1,219	1,166	1,221	1,093	1,134
17	40	مطاط ومصنوعاته	1,105	1,125	1,123	1,127	1,115	1,110	1,224	1,198	1,193	1,109	1,187
18	74	نحاس ومصنوعاته	0,908	0,867	0,891	0,962	0,927	1,060	0,988	0,916	0,921	0,917	0,960
19	61	ألبسة وتوابع ألبسة من مصنرات أو كروشي	0,711	0,730	0,684	0,738	0,738	0,725	0,724	0,723	0,816	0,874	0,864
20	33	زيوت عطرية ومستخلصات مواد راتنجية	1,567	1,635	1,711	1,742	1,765	1,811	1,799	1,646	1,585	1,510	1,692

المصدر: من إعداد المؤلف اعتمادا على الموقع الإلكتروني لإحصائيات مركز التجارة العالمي TRADE MAP

من خلال نتائج قياس الميزة النسبية الظاهرة لأهم صادرات دول الاتحاد الأوروبي من المنتجات الصناعية المبينة في الجدول أعلاه، نوضح في الجدول الموالي رقم (7) الفصول التي تضم المنتجات الصناعية التي تمتلك فيها دول الإتحاد الأوروبي تنافسية وتلك التي لا تمتلك فيها تنافسية.

الجدول رقم (7): الميزة النسبية الظاهرة لأهم صادرات دول الإتحاد الأوروبي من المنتجات الصناعية وتحليل تنافسيتها

قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة	تحليل الميزة النسبية الظاهرة	تحليل التنافسية	المنتجات (الفصول-البنود التعريفية من رقمين)
1>RCA	لا توجد ميزة نسبية ظاهرة	غير تنافسية	61/74/71/27/85
RCA>1	تمتلك ميزة نسبية ظاهرة	تمتلك تنافسية	33/40/94/76/48/29/72/88/38/73/39/90/30/84/87

المصدر: من إعداد المؤلف اعتمادا على معطيات الجدول رقم (06) أعلاه.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي تمتلك مزايا نسبية ظاهرة في أغلب الفصول التي تضم المنتجات الصناعية (15 فصل من بين أهم 20 فصل تضم منتجات صناعية سجلت فيها دول الإتحاد الأوروبي قيمة هامة من الصادرات). ومن أبرز الفصول التي تمتلك فيها دول الإتحاد الأوروبي مزايا نسبية

وتنافسية عالية نذكر: الفصل 87 والذي يضم منتجات السيارات والجرارات، الفصل 84 والذي يضم منتجات المفاعلات النووية والآلات والأجهزة والأدوات الآلية، الفصل 30 والذي يضم منتجات صيدلانية، الفصل 39 الذي يضم منتجات المطاط ومصنوعاته، الفصل 90 الذي يضم أدوات وأجهزة للبصريات والتصوير، الفصل 72 الذي يضم منتجات الحديد والصلب، الفصل 73 الذي يضم مصنوعات الحديد والصلب.وهو ما يؤكد قوة تنوع النسيج الصناعي التصديري للإتحاد الأوروبي وتنافسيته الكبيرة.

ومن جهة أخرى تبين نتائج الجدول أن دول الإتحاد الأوروبي لم تسجل مزايا نسبية ظاهرة في المنتجات الصناعية التابعة لـ 05 فصول كاملة أي أنها تكاد لا تمتلك تنافسية في هذه الفصول؛وهي: الفصل85 الذي يضم منتجات الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزاؤها، الفصل 27 الذي يضم منتجات المحروقات (وقود معدني وزيوت معدنية ومواد أخرى)، الفصل 71 الذي يضم منتجات اللؤلؤ الطبيعي والمعادن الثمينة ومواد أخرى، الفصل 74 الذي يضم منتجات النحاس ومصنوعاته وكذا الفصل 61 الذي يضم منتجات الألبسة وتوابعها.

V-3- المنتجات الصناعية الجزائرية التي يمكن رفع حجم صادراتها نحو دول الإتحاد الأوروبي:

يبين الجدول رقم (8) الموالي مقارنة بين الفصول التي تضم المنتجات الصناعية التي تمتلك فيها الجزائر مزايا نسبية ظاهرة والفصول التي تضم المنتجات الصناعية التي لا تمتلك فيها دول الإتحاد الأوروبي مزايا نسبية.

جدول رقم (8): الفصول التي تمتلك فيها الجزائر مزايا نسبية ظاهرة والفصول التي لا تمتلك فيها دول الإتحاد الأوروبي مزايا نسبية

الفصول التي تمتلك فيها الجزائر مزايا نسبية ظاهرة	الفصول التي لا تمتلك فيها دول الإتحاد الأوروبي مزايا نسبية
45/28/25/31/**27**	61/74/71/**27**/85

المصدر: من إعداد المؤلف بالاعتماد على معطيات الجداول أعلاه.

من خلال معطيات الجدول أعلاه وبمقارنة الفصول التي تمتلك فيها الجزائر مزايا نسبية ظاهرة والفصول التي لا تمتلك فيها دول الإتحاد الأوروبي مزايا نسبية ظاهرة، نستنتج أن منتجات الفصل 27 (وقود معدنية...) هي تقريبا المنتجات الوحيدة التي بإمكان الجزائر أن تعمل على رفع حجم صادراتها نحو دول الإتحاد الأوروبي. ويبين الجدول أنه للأسف الفصول التي لا تمتلك فيها دول الإتحاد الأوروبي مزايا نسبية وتنافسية لا تمتلك في مقابلها الجزائر أي مزايا نسبية.

IV- الخاتمـــــــــــــة:

حاولت هذه الدراسة تحليل تنافسية صادرات الجزائر من المنتجات الصناعية في ظل سريان إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي. وتم إستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لبالاسا، بإعتباره أهم مؤشر لقياس تنافسية الصادرات، من أجل قياس تنافسية صادرات هذه المنتجات ومقارنتها بتنافسية صادرات دول الإتحاد الأوروبي من نفس المنتجات. وتم إختيار دراسة تنافسية صادرات المنتجات الصناعية بإعتبار أن هذه الأخيرة تشكل أهم المنتجات التي شملها نص اتفاق الشراكة. وخلصت الدراسة إلى أن اتفاق الشراكة ساهم في إختلال الميزان التجاري بين الطرفين وبين مدى ضعف وهشاشة الهيكل الإنتاجي التصديري الجزائري وعدم قدرته على مسايرة القوة التنافسية التي تمتلكها دول الإتحاد الأوروبي الشريكة.

IV.1.نتائج البحث:

إن نتائج الدراسة الحالية تشير إلى أن الصادرات الجزائرية من المنتجات الصناعية نحو دول الإتحاد الأوروبي تتشكل أساسا من منتجات المحروقات بنسبة كبيرة جدا فاقت 94% من مجموع الصادرات الجزائرية الإجمالية نحو دول الإتحاد الأوروبي الشريكة. وبالتالي فإن صادرات المنتجات الصناعية خارج المحروقات صادرات ضعيفة وهشة، غير متنوعة وغير تنافسية. وفي مقابل ذلك، فإن صادرات دول الإتحاد الأوروبي نحو الجزائر صادرات كبيرة من حيث القيمة ومتنوعة، حيث أن دول الإتحاد الأوروبي تصدر منتجات صناعية في كل الفصول والتعريفات الجمركية تقريبا. كما أثبتت نتائج الدراسة أن أثر الاتفاق على الصادرات الجزائرية لحد الآن سلبي وأن الإتفاق جعل من الجزائر مجرد سوق لمنتجات دول الإتحاد الأوروبي.

وكنتيجة عامة للدراسة، فإن امتلاك دول الاتحاد الأوروبي لمزايا نسبية في أغلب الفصول من المنتجات الصناعية ساعد وحسن من فرص نفاذها إلى السوق الجزائرية في حين عدم امتلاك الجزائر لمزايا نسبية في عدد كبير من المنتجات الصناعية صعب وأعاق من نفاذها لأسواق دول الإتحاد الأوروبي الشريكة.

IV.2. مقترحات البحث:

بناءا على ما سبق وكمحاولة منا لإعطاء بحثنا الأهمية المستحقة فإننا نقدم جملة من المقترحات:

- ضرورة إسراع الجزائر في دعوة الشريك الأوروبي لمراجعة مضمون الإتفاق بالشكل الذي يتناسب مع مصالحها الإقتصادية والتجارية؛ ودعوته أيضا للإهتمام بمجالات الشراكة الأخرى التي نص عليها الإتفاق على غرار الإستثمارات الأوروبية المباشرة ونقل التكنولوجيا.
- إقرار المزيد من الإجراءات الحمائية فيما يخص بعض المنتجات والصناعات الجزائرية الناشئة خاصة (رغم صعوبة تطبيقها خارج إطار نص المادة 11 من الإتفاق) ؛
- ضرورة مراجعة قواعد المنشأ الخاصة بإتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتبسيطها والتي من شأنها المساعدة على تسهيل نفاذ الصادرات الجزائرية نحو دول الإتحاد الأوروبي.

IV.3. آفاق البحث:

يمكن الاعتماد على هذه الدراسة والتعمق فيها من خلال دراسة المواضيع التالية:

- نفاذ الصادرات الجزائرية نحو أسواق دول الإتحاد الأوروبي؛ أي دور لإتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي؛
- دور اتفاقيات التجارة الحرة في تحسين تنافسية الصادارت، دراسة حالة الجزائر؛
- تحليل تنافسية صادرات المنتجات الزراعية الجزائرية في أسواق دول الإتحاد الأوروبي.

V- الإحـــالات والمراجـــع :

Bibliographie

Ahuja, R. (2020, 08). Revealed Comparative Advantage: A Study of India and ASEAN economies. *LBSIM Working Paper Series*, pp. 1-15.

Consulté le 03 29, 2024, sur https://www.lbsim.ac.in/uploads/image/747imguf_18.pdf

Bruneckiene, J., & Paltanaviciene, D. (2012, 02 15). Measurement of Export Competitiveness of the Baltic States by Composite Index. *Inzinerine Ekonomika-Engineering Economics, 23*(1), pp. 50-62. doi:https://doi.org/10.5755/j01.ee.23.1.1218

CACI, C. (2012). *Nouveau schéma de démantèlement tarifaire*. Consulté le 03 25, 2024, sur site de la Chambre Algérienne du Commerce et d'Industrie: https://www.caci.dz/fr/Nos%20Services/coop%C3%A9ration%20internationale/Pages/accord-association/Sch%C3%A9ma-G%C3%A9n%C3%A9rale-du-D%C3%A9mant%C3%A8lement-Tarifaire-dans-le-cadre-de-l'accord-d'association.aspx

Direction Générale des Douannes Algériennes. (2020). *statistiques du commerce extérieur de l'Algérie 2019.* Annuel. Consulté le 01 28, 2024, sur www.douane.gov.dz: https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/rapport_com_ext_2019_vf.pdf

European commission. (2018, Avril 16). *https://atlas-developpement.com/*. Consulté le Janvier 25, 2024, sur atlas-developpement: https://atlas-developpement.com/wp-content/uploads/2018/12/Algeria-Trade-statistics-2017.pdf

European Commission. (2023, Avril 19). *https://webgate.ec.europa.eu/*. Consulté le Janvier 25, 2024, sur europa.eu: https://webgate.ec.europa.eu/isdb_results/factsheets/country/details_algeria_en.pdf

FRONCZEK, M. (2022). The EU-China trade in goods in the years 2004–2020 – is the EU exploiting its comparative advantage? *OPTIMUM ECONOMIC STUDIES, 109*(3), pp. 69-85.

Hinloopen, J., & Van Marrewijk, C. (2001, 02 01). On the Empirical Distribution of the Balassa Index. *(Weltwirtschaftliches Archiv), 137*(1), p. 8.

International Trade Center, T. (2024). *Liste des produits exportés par l'Algérie*. Consulté le 03 01, 2024, sur TRADE MAP: https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=2%7c012%7c%7c%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c2%7c2%7c1%7c1%7c1%7c1%7c1

International Trade Center, T. (2024). *Liste des produits exportés par l'union européenne (UE27)*. Consulté le 03 01, 2024, sur TRADE MAP: https://www.trademap.org/Product_SelCountry_TS.aspx?nvpm=2%7c%7c42%7c%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c2%7c2%7c1%7c1%7c1%7c1%7c1

International Trade Center, T. M. (2024). *Commerce bilatéral entre l'Union européenne (UE 27) et l'Algérie*. Consulté le 03 25, 2024, sur TRADE MAP: https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?nvpm=1%7c%7c42%7c012%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c1%7c2%7c1%7c1%7c1%7c1%7c1

International Trade Center, T. M. (2024). *commerce bilatéral entre l'union européenne (UE27) et l'Algérie*. Consulté le 02 24, 2024, sur International Trade Center: https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?nvpm=2%7c%7c42%7c012%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c2%7c1%7c1%7c2%7c2%7c1%7c1%7c1%7c1%7c1

Kitetua, G. M., Mbante, A. R., & Ko, J.-H. (2021, 11). Revealed Trade Competitiveness between Korea and Japan. Is It Viable to Deepen Economic Integration ? *Journal of Global Business and Trade, 17*(2), pp. 67-84. doi:DOI:10.20294/jgbt.2021.17.2.67

Kozovska, K., Annoni, P., & Dijkstra, L. (2011, 12 19). A New Regional Competitiveness Index: Theory, Methods and Findings. (E. V. BRESKA, Éd.) *European Union Regional Policy Working Paper*(02), p. 3. Consulté le 04 01, 2024, sur https://ec.europa.eu/regional_policy/sources/work/2011_02_competitiveness.pdf

OECD. (2004, 08). *Glossary of Statistical Terms*. Consulté le 03 25, 2024, sur The Partnership in Statistics for Development in the 21st Century (PARIS21): https://www.paris21.org/sites/default/files/1300.pdf

Schwab, K., & Porter, M. (2006). *The Global Competitiveness Report 2006-2007*. World Economic Forum, Geneva. Consulté le 03 28, 2024, sur https://www3.weforum.org/docs/WEF_GlobalCompetitivenessReport_2006-07.pdf

الجريدة الرسمية رقم 31 لسنة 2005 المرسوم الرئاسي رقم 159-05. (27 04, 2005). المتضمن التصديق على الإتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر من جهة، والمجموعة الأوروبية والدول الأعضاء فيها من جهة أخرى، والموقع بمدينة فالونسيا بإسبانيا يوم 22 أفريل سنة 2002، وكذا ملاحقه من 1 إلى 6 والبروتوكولات من 1 إلى رقم 7. *(31)، 2005*، 3-219. تاريخ الاسترداد 05 03, 2024، من https://www.joradp.dz/FTP/JO-ARABE/2005/A2005031.pdf?znjo=31

الجزيرة. (22 03, 2016). *الموسوعة: القدرة التنافسية*. تاريخ الاسترداد 25 03, 2024، من الجزيرة نت: https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2016/3/22/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%A7%D9%81%D8%B3%D9%8A%D8%A9

المديرية العامة للجمارك. (01 جانفي, 2021). *تقرير احصائيات التجارة الخارجية للجزائر للسنة 2020*. تاريخ الاسترداد 28 جانفي, 2024، من https://www.douane.gov.dz: https://www.douane.gov.dz/IMG/pdf/_2020-2.pdf

سلمى صالحي. (08 جوان, 2021). تحليل الأداء التنافسي للصادرات الجزائرية بإستخدام مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للفترة من 2005 إلى 2019. *مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، 15*(1)، الصفحات 183-200.

سمير ميموني. (30 جوان, 2021). تشخيص الموقف التنافسي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات في ظل تعدد عقبات ترقيتها: قراءة تحليلية للفترة : 1995-2019. *مجلة معارف، 16*(1)، الصفحات 371-400.

عمر الشوبكي. (21 02, 2021). *مسار برشلونة ومستقبل الشراكة بين ضفتي المتوسط*. تاريخ الاسترداد 02 04, 2024، من مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: https://acpss.ahram.org.eg/News/17070.aspx

محمد الأمين مكاوي، و عابد شريط. (31 01, 2017). قياس تنافسية الصادرات خارج المحروقات في ظل أزمة النفط الحالية – دراسة حالة الجزائر-. *مجلة الإستراتيجية والتنمية، 7*(12)، الصفحات 187-215.

ناصر الدين بن رزاق، و أميرة دريس. (15 أكتوبر, 2022). قواعد المنشأ الخاصة بالإتفاقية الأورو-متوسطية كأداة لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، دراسة تحليلية للفترة (2005-2020). *المجلة المتوسطية للقانون والإقتصاد، 7*(1)، الصفحات 310-335.

ناصر بوبقرة، و تيفالي بن يونس. (30 جوان, 2021). التجارة الخارجية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في ظل إتفاقية التجارة الأورو-متوسطية. *دفاتر بوادكس، 10*(01)، الصفحات 312-334.

وديع محمد عدنان. (01 12, 2003). *القدرة التنافسية وقياسها*. تاريخ الاسترداد 20 03, 2024، من موقع المعهد العربي للتخطيط: https://www.arab-api.org/Files/Publications/PDF/93/93_develop_bridge24.pdf